

## الجمهورية اليمنية – منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي طلب هيئة التفتيش

### خطة العمل: الوضع الحالي والسبيل للمضي قدماً

#### خلفية عامة

تشكل منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي (IRDPG) جزءاً لا يتجزأ من البرنامج الأوسع نطاقاً للإصلاح الاقتصادي والحوكمة الذي أطلقته الحكومة اليمنية في إطار خطتها الثالثة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية للحد من الفقر والإصلاح (DPPR). وقد وضعت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية هذه من خلال عملية تشاور واسعة شارك فيها عدد كبير من أصحاب المصلحة المباشرة وبعضهم في المحافظات، خلال الفترة من أواخر عام 2004 إلى منتصف عام 2006. وفي هذا السياق، تهدف منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي إلى المساعدة في تنفيذ إصلاحات مختارة ذات أولوية تتبع من خطة التنمية وبنين بعضها على إجراءات أطلقت في أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وتبني منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي أيضاً على برنامج موسع سابق من العمل التحليلي وغيره من مساعدات البنك استفاد من المشاورات الواسعة مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة المباشرة.

تهدف هذه المذكرة إلى: (1) تقييم ما تحقق من تقدم حتى الآن في تنفيذ خطة العمل الموضحة في رد جهاز الإدارة على طلب هيئة التفتيش بشأن منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي، (2) تحديد المزيد من الإجراءات التي تهدف الإدارة إلى اتخاذها في الفترة القادمة في هذا السياق. وتعتبر خطة العمل هذه جزءاً من جهد أوسع بين مختلف إدارات البنك لتعزيز فعالية أنشطة البنك في البلدان ذات الاقتصاديات الضعيفة كاليمين (fragile states). ويرمي هذا الجهد إلى المساعدة في إسراع خطى التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أفقر بلد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي بلد تسوده بيئة اجتماعية وسياسية معقدة. هذا وقد استفادت الإجراءات المقترحة أيضاً من نتائج زيارة قام بها المديرون التنفيذيون إلى اليمن في عام 2008.

وتستند هذه الإجراءات إلى فهم مؤداه أن إجراء مشاورات كافية وفعالة مع أصحاب المصلحة المباشرة ومشاركتهم أمر ضروري لتحقيق نتائج أفضل لعملية التنمية في بلد مثل اليمن (ذات سقف ملائم من التوقعات). كما أنها تستفيد من "مذكرة الممارسات الجيدة في مساندة المشاركة في عمليات سياسات التنمية" التي نشرتها شبكة سياسة العمليات والخدمات القطرية في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2004. وتعكس أيضاً الدروس المستفادة في إدارات المناطق الأخرى بالبنك، بما فيها حالات سبق أن نظرتها هيئة التفتيش، وتلك الموضحة في تقرير "الحقوق والمشاركة: مشاركة المواطنين في مشروعات يساندها البنك الدولي" الذي نشرته في أغسطس/آب 2008 إدارة منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك النتائج التي انتهت إليها الدراسة الاستراتيجية لوثيقة قروض سياسات التنمية لعام 2009.

وكما هو الحال في أي بلد، وبصورة أكبر في اليمن، فإن التحدي يتمثل في إدارة سلسلة من المعضلات والقيود، ومن بينها: (1) التمييز بين المشاورات التي يجب أن تقودها الحكومة وتلك التي يمكن أن تقودها منظمة دولية مثل البنك الدولي، مع مراعاة عدم تقويض إحساس الحكومة بأن هذه الجهود تتبع من المصلحة الوطنية، (2) ضمان أن تكون عمليات التشاور مكملاً فعالاً لعمليات دستورية داخلية وخاصة الإجراءات البرلمانية وليست بديلاً لها، (3) موازنة مشاركة مختلف فئات أصحاب المصلحة المباشرة (مثل القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية) على أساس قدرتها الفعلية على المساهمة في تحسين النواتج من خلال الأنشطة التي يساندها البنك، (4) الاختيار من بين منظمات المجتمع المدني الكثيرة المعنية والموثوق بها لعدد يسهل إدارته من النظراء للدخول في حوار معهم بغية ضمان إثراء الإصلاحات من مثل هذه المشاركات والنتائج في حوار جاد – مع أنه قد يسبب شعوراً بخيبة الأمل بين الذين لم يشاركوا، و(5) تحديد سقف للتوقعات للمشاركين في عملية التشاور لتفادي الانطباع بأن عمليات التشاور تمنحهم سلطة فعلية للرفض.

وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات المتتالية، وفقاً لرد جهاز الإدارة بشأن مرحلة البت في مدى أهلية الطلب ورد جهاز الإدارة على طلب هيئة التقنيش في 19 مايو/أيار 2009. وتم تقديم ترجمة لوثيقة البرنامج إلى طالبي التقنيش وغيرهما من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين في يونيو/حزيران 2009، وأقر الطالبان بتسلم هذه الترجمة. وعقد اجتماع مع طالبي التقنيش في 30 مايو/أيار 2009، (عبر الطالبان خلاله عن هواجسهما وناقشا سبل تقوية الاتصالات مع البنك). وعقد اجتماع آخر في 6 سبتمبر/أيلول 2009، نوقش فيه بالتفصيل ما تحقق من تقدم في تنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي. وكشفت المناقشات عن إحساس عميق بعدم الثقة من جانب طالبي التقنيش في الحكومة وفي التوجه العام لبرنامج الإصلاح، وكذلك عن رغبة إيجابية في الحوار والتشاور بشأن البرامج والمشروعات التي يساندها البنك.

ومن ثم، فإن هذه المذكرة تتركز على الإجراءات الرامية إلى تعزيز المشاورات ومشاركة أصحاب المصلحة المباشرة والتي تمت إعادة تجميعها في ثلاث فئات: (1) مواصلة تدعيم سياسة وممارسات إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لمشاركة أصحاب المصلحة المباشرة، بما في ذلك من خلال أنشطة الإفصاح عن المعلومات، والترجمة، والتواصل، وبناء القدرات، (2) تدعيم علاقات الشراكة مع أصحاب المصلحة المباشرة من أجل الاستمرار في رصد المخاطر المتصلة بتنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي، و(3) توسيع وتعميق المشاورات بين مختلف البرامج التي يساندها البنك في اليمن.

### وضع خطة العمل والآليات المؤسسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تضمن رد جهاز الإدارة التزامات باستعراض ممارسات الترجمة بحلول ديسمبر/كانون الأول 2009، وتعزيز نظم متابعة التقيد الفعلي بسياسة الإفصاح فيما يتصل بوثائق معلومات المشروعات والبرامج (PIDs)، ووثائق التقويم المسبق للمشروعات (PADs)، ووثائق البرامج (PDS) داخل إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقد اتخذت الخطوات التالية أو يجري اتخاذها:

(1) تم إنجاز الاستعراض وكلف مكتب نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدة فعالية التنمية بمسؤولية متابعة الإفصاح عن وثائق معلومات المشروع وتحديثاتها في مرحلة التقييم المسبق، والمتابعة مع فرق العمل المعنية ما اقتضت الضرورة، وإجراء متابعة لاحقة أولاً بأول للإفصاح لوثائق التقييم المسبق للمشروع، ووثائق البرنامج، وخطابات سياسة التنمية، ووثائق الإفراج عن شرائح القرض. وستعرض هذه الوحدة على إدارة المنطقة تقريراً شهرياً عن سير التنفيذ وتوصيات محددة لمعالجة ما قد ينشأ من مشكلات. وسيتم تقديم تعليمات مفصلة لهذه الغاية إلى موظفي إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

(2) عملاً بالممارسات الجيدة الموضحة في إطار البنك الدولي للترجمة بوصفه جزءاً من الالتزام بتعزيز إطار التشاور، ستقوم إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالترجمة إلى اللغة العربية على الأقل: (1) كل وثائق معلومات المشروع، (2) كل وثائق التقييم المسبق للمشروع ووثائق البرنامج. وسيتم توسيع دائرة الترجمة إلى اللغة العربية لتشمل ممارسات الترجمة المستخدمة حالياً بالنسبة للغة الفرنسية لبلدان المغرب العربي. وسيتم تقديم تعليمات مفصلة في هذا الشأن إلى موظفي إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. وسوف يتطلب هذا توسيع قدرات البنك في مجال الترجمة بدرجة كبيرة، الأمر الذي ستكون له آثار على الميزانية ويستغرق بعض الوقت (مثلاً في تعيين الموظفين، إلخ). وطلبت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من إدارة الخدمات العامة (GSD) في البنك أن تزيد قدرات وحدة الترجمة العربية بواقع الضعف على الأقل من أجل الاستجابة للزيادة المتوقعة في حجم الوثائق التي يجب ترجمتها إلى العربية. ومن المتوقع أن تكون هذه العملية تدريجية، وأن تحقق تقدماً واضحاً بحلول يونيو/حزيران 2010، وأن تصل إلى وضع جيد ومستقر بنهاية عام 2010. علماً أن ترجمة وثيقة واحدة للتقييم المسبق للمشروع تستغرق في العادة نحو ثمانية أسابيع إلى عشرة.

(3) فضلاً عن ذلك، أُجري استعراض لمواقع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على شبكة الإنترنت، ويُجري حالياً تحديث رئيسي للمواقع العربية على الشبكة لتسهيل إتاحة مواد البنك ذات الصلة باللغة العربية، ومنها وثائق المشروعات والعمل التحليلي. ويشمل ذلك: (أ) ضمان أن يكون المحتوى متسقاً مع الموقع بالإنجليزية على الشبكة، وتجديده وتحديثه بشكل دوري، (ب) تعيين رئيس تحرير متخصص لمواقع الشبكة وتحديث مهارات الموظفين الحاليين الذين ينشرون المحتوى على مواقع الشبكة، (ج) توضيح المسؤوليات عن حسن إدارة هذه المواقع. ومن المتوقع أن إتمام هذا العمل (بما في ذلك التجديد وجولة أولى من التحديثات الدورية) بحلول يونيو/حزيران 2010.

وبصورة عامة، حددت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لنفسها هدف تعزيز ممارساتها للتشاور والمشاركة. وستهدف إدارة المنطقة إلى تجاوز ما هو مطلوب في هذا الشأن بموجب سياسات العمليات المعمول بها، وإلى الاستفادة من خبرات إدارات المناطق الأخرى، والقيام تدريجياً بتعديل آليات التشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة، ومن بينهم على

سبيل المثال لا الحصر منظمات المجتمع المدني، من أجل تحقيق نواتج محسنة للتنمية. ولبوغ هذه الغاية، تدرس إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حالياً الإطار التالي للتصدي لهذا التحدي بطريقة إستراتيجية ومنظمة:

(1) في كل بلد، سيقوم المكتب القطري بوضع دليل لمنظمات المجتمع المدني التي ستستهدفها عملية التشاور مع تحديد تخصصها، واهتمامها القطاعي. وسيتم إطلاع الحكومة على هذه القائمة حسب مقتضى الحال. وسوف تصاحب هذا آلية لمنظمات المجتمع المدني "للشكوى" إذا ما كانت تعتقد أنه يجب مشاورتها في موضوعات معينة (مع أنه من المنظور العملي فإن الشكوى لن تؤدي دائماً إلى الإشراف). وسيتم الانتهاء من وضع هذه الأدلة بحلول 30 يونيو/حزيران 2010.

(2) في كل بلد، سوف يقوم كل مدير قطري ومدير شؤون المكتب القطري المعني، بإطلاق جهداً منظماً هدفه تقوية التواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين حسب مقتضى الضرورة، وإبلاغ جهاز الإدارة العليا بسير هذا الجهد بشكل دوري. كما سوف يتم تقديم تعليمات مفصلة بهذا الشأن إلى موظفي جهاز الإدارة المعنيين بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009.

(3) سوف يقوم مكتب نائب رئيس البنك لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بإصدار تعليمات بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009 إلى كل موظفي الإدارة لزيادة الوعي ونشر وتعميم الممارسات الجيدة بشأن المشاورات. ومن المتوقع أن تعقب هذه التعليمات دورات تدريبية لرؤساء فرق العمل المعنية وأعضائها.

(4) بالتوازي مع هذا، ستضع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع معهد البنك الدولي وغيره من الإدارات والأجهزة المتصلة في مجموعة البنك الدولي، وبالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة (ومن بينهم منظمات المجتمع المدني) سلسلة من برامج التدريب لأصحاب المصلحة المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومن بينهم منظمات المجتمع المدني) لتحسين فهمهم لبرامج الإصلاح والاستثمار ومنافعها المحتملة، ولدور البنك والمؤسسات الأخرى. وستقام أول دورة تدريبية بحلول 30 يونيو/حزيران 2010.

### تنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي

تضمن رد جهاز الإدارة التزاماً بمواصلة رصد المخاطر المتصلة بمنحة الإصلاح المؤسسي، وذلك بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة. ومن الناحية العملية، فإنه من المتوقع أن يتحقق هذا من خلال مجموعة الإجراءات التالية:

(1) خلال كل مهمة إشراف، سيجتمع فريق العمل مع شريحة متوازنة من منظمات المجتمع المدني، تمثل وجهات النظر الرئيسية داخل المجتمع المدني، لمناقشة ما تحقق من تقدم في تنفيذ الإجراءات التي يساندها البنك بموجب منحة الإصلاح المؤسسي والهواجس التي قد تساور منظمات المجتمع المدني بشأن تأثير هذه الإجراءات على الفقراء. وسيتم بشكل منتظم توجيه دعوة إلى طالبي التفتيش للمشاركة في هذه الاجتماعات (كما كان الحال في الاجتماع الذي عقد في 6 سبتمبر/أيلول 2009).

(2) عقب كل مهمة إشراف، سيصدر فريق العمل مذكرة محدثة باللغتين العربية والإنجليزية (من صفحة إلى صفتين) عن حالة وسير التنفيذ للإصلاحات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي. وسيقوم المكتب القطري بتعميم هذه المذكرات على نطاق واسع ونشرها عبر الإنترنت.

(3) طوال عملية الإشراف، سيتعاون فريق العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني التي تكون معنية بشكل مباشر كجهات فاعلة في تنفيذ بعض الإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي وذلك بهدف تسهيل تنفيذ المشروع. ومن المتوقع أن تكون لهذا أهمية خاصة للمكون المتصل بمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية.

(4) طوال عملية الإشراف، سيبدل فريق العمل جهوداً خاصة للتواصل مع الجهات التي تكون ممثلة للأطراف التي قد تتأثر بالإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي وذلك لمناقشة الهواجس التي قد تساورهم بشأن هذه الإجراءات. ومن المتوقع أن تكون لهذا أهمية خاصة لإصلاح قوانين تسجيل ملكية الأراضي وجهاز الخدمة المدنية.

#### برنامج البنك في اليمن

تضمن رد جهاز الإدارة التزاماً بمتابعة عمليات المشاركة ذات الصلة والاستمرار في تدعيمها من أجل مساندة الإصلاحات في اليمن. وهذه عملية سيتعين متابعتها بشكل تدريجي ومواصلتها على مدى السنين حتى تؤدي نتائج ملموسة، فهي تتطلب بناء الثقة مع مجموعة موسعة من النظراء داخل المجتمع المدني في بيئة كان هذا الأمر فيها ينطوي تقليدياً على تحديات جسام. وفي الفترة القادمة، ستركز الإدارة على خمس مجموعات من الإجراءات وهي:

(1) سيستمر المكتب القطري في عقد اجتماعات دورية على أساس فصلي مع شريحة متوازنة من منظمات المجتمع المدني في اليمن، ينظر إليها على أنها تمثل وجهات النظر الرئيسية داخل المجتمع المدني وذلك لمناقشة أنشطة البنك في اليمن.

(2) ستشدد إدارة المنطقة في البنك مع الحكومة على أهمية الحرص على إجراء مشاورات كافية مع أصحاب المصلحة المباشرة عند صياغة برنامج التنمية للبلاد وفي تصميم الإصلاحات الهامة وتنفيذها. وسيتحقق هذا في البداية خلال الاجتماعات السنوية للبنك في عام 2009 ومن المتوقع أن يظل جزءاً رئيسياً من الحوار القطري في الفترة القادمة. وسيعرض المكتب القطري أيضاً المساندة للحكومة لتسهيل المشاورات بما في ذلك التدريب ودعم المؤسسات حسبما تقتضيه الحاجة.

(3) سيقوم جهاز الإدارة بإعداد وثيقة عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم من أجل البنك في اليمن بحلول يونيو/حزيران 2010. وستحتوي هذه الوثيقة على تحليل للقطاعات الرئيسية للمجتمع المدني بهدف

المساعدة على صقل فهم البنك لأصحاب المصلحة المباشرة وفئاتهم. وسوف تتضمن الوثيقة توصيات تشمل بين جملة أمور ما يلي: (أ) آليات لتوسيع وتعميق التفاعلات بين البنك والمجتمع المدني، (ب) آليات للبنك لمواصلة المساندة والمتابعة لعمليات النشاور التي تقودها الحكومة خلال إعداد المشروع وتنفيذه، (ج) ستتضمن أيضا توصيات بشأن إنشاء نظام للاستجابات الاستباقية والمحددة المدة الزمنية للشكاوى المهمة من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

(4) في إطار السياق الأوسع للجهود العامة لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الموضحة عاليه، ستقوم الإدارة بإعداد برنامج تدريب لمنظمات المجتمع المدني في اليمن بشأن الإصلاحات الاقتصادية وأنشطة البنك، وذلك من أجل تقوية قدرات هذه الجهات على المشاركة الفعالة في المشاورات. ومن المتوقع أن تقام أول دورة في هذا البرنامج التدريبي بحلول 30 يونيو/حزيران 2010.

#### **الترتيبات المؤسسية لتنفيذ خطة العمل**

سيطلب تنفيذ خطة العمل هذه جهودا كبيرة على عدد من الجبهات الموازية. ولضمان متابعة مناسبة وفعالة، كلفت إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وحدة فعالية التنمية في الإدارة بالمسؤولية العامة عن الإشراف، ويجري تعيين موظفين متفرغين على المستوى الوظيفي (GG) من أجل تنسيق التنفيذ لخطة العمل المقترحة وتقديم تقارير نصف شهرية عن سير التنفيذ.

مرفق : مصفوفة موجزة

جدول – موجز خطة عمل محدثة	
الإجراءات المقترحة	الحالة الراهنة/الإطار الزمني
<b>الحوار مع طالبي التفتيش</b>	
تقديم ترجمة وثيقة البرنامج إلى الطالبين وغيرهم من أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين	تم إنجازه (يونيو/حزيران 2009)
دعوة الطالبين للاجتماع في موعد يلائمهما مع ممثلي البنك لإحاطتهم علما بالخطط الخاصة بالترجمة، ومرة أخرى حينما تصبح الترجمة جاهزة لمناقشة شواغلها.	تم إنجازه (30 مايو/أيار 2009؛ 6 سبتمبر/أيلول 2009)
<b>المشاركة والتشاور في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا</b>	
استعراض نظام متابعة التقيد الفعلي بسياسة الإفصاح فيما يتصل بوثائق معلومات المشروع، ووثائق التقييم المسبق للمشروع ووثائق البرنامج داخل إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	تم إنجاز الاستعراض تعليمات مفصلة لتنفيذ التوصيات بحلول 31 أكتوبر/نشرين الأول 2009.

## جدول – موجز خطة عمل محدثة

الإجراءات المقترحة	الحالة الراهنة/الإطار الزمني
استعراض ممارسات الترجمة في إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتصل بوثائق معلومات المشروع ووثائق التقييم المسبق للمشروع ووثائق البرنامج بهدف التوسع تدريجيا في عدد الوثائق المترجمة بطريقة واقعية.	تم إنجاز الاستعراضات تعليمات مفصلة لتنفيذ التوصيات بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009. تقدم واضح في تدعيم قدرات وحدة الترجمة العربية بإدارة الخدمات العامة بحلول 31 مارس/آذار 2010. بلوغ حالة جيدة في تدعيم قدرات وحدة الترجمة العربية بإدارة الخدمات العامة بنهاية عام 2010.
استعراض المواقع العربية لإدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على شبكة الإنترنت وتحديثها، لتسهيل الوصول إلى مواد البنك ذات الصلة باللغة العربية.	إنجاز التجديد والجولة الأولى من التحديثات بحلول 30 يونيو/حزيران 2010.
القيام في كل بلد بإعداد دليل لمنظمات المجتمع المدني التي سوف تستهدفها عملية التشاور مع تحديد تخصصها، واهتمامها القطاعي.	31 مارس/آذار 2010
أن يصدر مكتب نائب رئيس البنك إلى المديرين القطريين/مديري مكاتب الشؤون القطرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعليمات للشروع في جهد منظم هدفه تدعيم التواصل مع أصحاب المصلحة المباشرة المعنيين حسبما تقتضي الضرورة، ولإبلاغ إدارة المنطقة بسير هذا الجهد بشكل منظم.	ستصدر التعليمات بحلول 31 أكتوبر/تشرين الأول 2009
أن يصدر مكتب نائب الرئيس إلى موظفي إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تعليمات لزيادة الوعي وتعميم الممارسات الجيدة بشأن المشاورات. توفير التدريب لرؤساء الأفرقة المعنية وأعضائها حسب مقتضى الحاجة.	31 أكتوبر/تشرين الأول 2009



## جدول – موجز خطة عمل محدثة

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
إقامة أول دورة تدريبية بحلول 30 يونيو/حزيران 2010	تضع إدارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتشاور مع أصحاب المصلحة المباشرة (ومن بينهم منظمات المجتمع المدني) سلسلة من برامج التدريب لأصحاب المصلحة المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ومن بينهم منظمات المجتمع المدني) لتحسين فهمهم لبرامج الإصلاح ومنافعها المحتملة، ولدور البنك والمؤسسات الأخرى.
<b>تنفيذ منحة سياسات التنمية للإصلاح المؤسسي</b>	
خلال كل مهمة إشراف	تنظيم اجتماعات بين فريق العمل وشريحة متوازنة من منظمات المجتمع المدني لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي.
عقب كل مهمة إشراف	إصدار وتعميم مذكرة محدثة (بالعربية) من صفحة إلى صفتين عن الحالة وسير العمل في تنفيذ الإصلاحات وذلك في اليمن وعلى شبكة الإنترنت.
طوال عملية الإشراف	يتعاون فريق العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني التي تكون معنية بشكل مباشر كجهات فاعلة في تنفيذ بعض الإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي وذلك بهدف تسهيل تنفيذ العملية.
طوال عملية الإشراف	بذل جهود خاصة للتواصل مع الهيئات التي تكون ممثلة للجهات التي قد تتأثر بالإجراءات التي تلقى مساندة بموجب منحة الإصلاح المؤسسي.
<b>برنامج البنك في اليمن</b>	
مستمرة	مواصلة عقد اجتماعات نصف شهرية بين المكتب القطري وشريحة متوازنة من منظمات المجتمع المدني لمناقشة أنشطة البنك في اليمن.
من المقرر إبراز أهمية المشاورات خلال الاجتماعات السنوية للبنك 2009. مستمرة فيما بعد.	التأكيد مع الحكومة (على مستوى الإدارة العليا) على أهمية إجراء مشاورات كافية، مع إتاحة المساندة للحكومة في تلك العملية، بما في ذلك التدريب وتدعيم المؤسسات حسبما تقتضي الحاجة.

## جدول – موجز خطة عمل محدثة

الحالة الراهنة/الإطار الزمني	الإجراءات المقترحة
30 يونيو/حزيران 2010	إعداد كتاب أبيض عن وضعية أصحاب المصلحة المباشرة ومشاوراتهم من أجل البنك في اليمن، على أن يشمل: (1) آليات لتوسيع وتعميق التفاعلات بين البنك والمجتمع المدني، (2) آليات للبنك لمواصلة المساندة والمتابعة لعمليات التشاور التي تقودها الحكومة خلال إعداد المشروع وتنفيذه، (3) إنشاء نظام للاستجابات الاستباقية والمحددة المدة الزمنية للشكاوى من المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.
ستقام أول دورات من هذا البرنامج التدريبي بحلول 30 يونيو/حزيران 2010.	وضع برنامج تدريب لمنظمات المجتمع المدني في اليمن بشأن الإصلاحات الاقتصادية وأنشطة البنك من أجل المساعدة في تدعيم قدرات هذه الهيئات على المشاركة الفعالة في المشاورات.